A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/50/214
9 June 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
البندان ٨٨ و ٩٤ من القائمة الأولية*

المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

مسألة تيمور الشرقية

مذكرة شفوية مؤرخة ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٥ موجهة الى الأمين العام من البعثة الدائمة للبرتغال لدى الأمم المتحدة

١ - بالاشارة الى مذكرة الأمين العام المؤرخة ٩ آذار/مارس ١٩٩٥ (TR 100 (2) GEN) يتشرف الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة بتوجيه اهتمامه الى المعلومات التي قدمتها البعثة في مذكرتها الشفوية المؤرخة ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤ (A/49/184)، وفقا لما تقتضيه المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة التي لا تزال أحكامها سارية المفعول.

٢ - وبما أن حكومة البرتغال لا تزال ممنوعة بحكم الواقع من ممارسة مسؤولياتها عن إدارة اقليم تيمور الشرقية بسبب احتلال بلد ثالث لهذا الاقليم بصورة غير شرعية، مما يحول دون ممارسة شعبه بحرية لحقه في تقرير المصير، فإنها تظل عاجزة عن تقديم أية معلومات عن ذلك الاقليم بموجب المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق. ومع ذلك تود حكومة البرتغال توجيه الاهتمام الى ما يلي.

٣ - بناء على دعوة من حكومة اندونيسيا، قام السيد باكريه نديياي المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج ساحة القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفيا في لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، بزيارة تيمور الشرقية في تموز/يوليه ١٩٩٤. وأشار، في تقريره (E/CN.4/1995/61/Add.1) الى أن أغلبية الأحكام التي اعتمدتها اللجنة منذ عام ١٩٩٢ بشأن حالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية لا تزال غير منفذة، وحث السلطات الاندونيسية على أمور منها إجراء تحقيقات سليمة في عمليات القتل التي حدثت في سانتا كروز يوم ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، بغية التعرف على مرتكبيها وتقديمهم الى العدالة، وتحديد مصير الأشخاص المفقودين وأماكن وجودهم، ومنح تعويض للضحايا أو لأقربائهم، والحيلولة دون حدوث عمليات قتل أخرى.

---

* A/50/50/Rev.1.

ويرى المقرر الخاص الذي تحدث عن مناخ الخوف والشك السائد حاليا في تيمور الشرقية، أن أية تدابير لبنـــاء الثقة لن تكون فعالة ولن يتسنى التوصل الى أي حل للمشاكل التي تواجه تيمور الشرقية ما لم تأخذ العدالة مجراها، وأن الظروف التي سمحت بحدوث الأعمال الوحشية في سانتا كروز لا تزال موجودة. وكتب السيد نديياي أيضا أن تقليص الوجود العسكري كثيرا في تيمور الشرقية شرط مسبق لتدابير بناء الثقة. وبالاضافة الى ذلك خلص تقريره الى أن عملية اطلاق النار التي حدثت في مقبرة ديلي لم تكن حادثة منفصلة وإنما عملية عسكرية مخططة.

٤ - وفي الواقع ظلت حالة حقوق الإنسان مصدر انشغال عميق في النصف الثاني من عام ١٩٩٤، واستمر الابلاغ عن تدهورها الخطير خلال الأشهر الأولى من السنة الحالية.

وقـــد وقعـــت أحـــداث عنيفة في ديلي في ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٤ وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ و ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، وفي باوكاو يوم ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وأبلغ عن مقتل خمسة أشخاص أثناءها، واصابة العديدين بجروح والقاء القبض على أشخاص كثيرين. ويبدو أن التوترات الاثنية (بين مواطني تيمور الشرقية وبين غير المنتمين اليها) فضلا عن الاستفزازات الدينية الناشئة عن عمليات نقل السكان التي تشجعها السلطات الاندونيسية قد أسهمت في وقوع أغلبية تلك الأحداث. وهكذا يبدو أن هذه العوامل الاثنية والدينية الواضحة تجعل حالة حقوق الإنسان التي لا تطاق أصلا في الاقليم تزداد سوءا.

٥ - وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، دخل ٢٩ من طلبة تيمور الشرقية سفارة الولايات المتحدة في جاكرتا ورفعوا لافتات تدعو رئيس الولايات المتحدة الى السعي من أجل اطلاق سراح زانانا غوسماو زعيم المقاومة في تيمور الشرقية، والضغط من أجل اشراكه في محادثات السلام، وتأييد اجراء استفتاء عام على المستقبل السياسي لتيمور الشرقية. وقد سمح لهم بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر بمغادرة البلد الى البرتغال يوم ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

جميع هذه الأحداث نقلتها بشكل واسع وسائط الإعلام الدولية التي كانت حاضرة بأعداد غفيرة في جاكرتا لتغطية اجتماع القمة للتعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادئ الذي كان معقودا آنذاك.

٦ - إلا أن أشد الأحداث خطورة هو ما وقع في منطقة ليكيسا في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، عندما قتلت القوات المسلحة الاندونيسية ستة مدنيين من تيمور الشرقية (هم خوسيه نونس، وفيكتور نونس، وأغوستو بنتو نونس، وإيبل نونس، وأميريكو أراوخو، وأوسوريو سواريز). وقد ادعت سلطات الاحتلال في البداية أنهم محاربو مغاورون قتلتهم القوات العسكرية الاندونيسية أثناء اشتراكهم في عملية عسكرية. إلا أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان قد خلصت بعد تحقيق في مكان الحادث الى أن الأشخاص الستة كانوا في الواقع مدنيين محليين تولى الجنود تعذيبهم وأطلقوا عليهم النار. وتلا ذلك تحقيق آخر أجراه "مجلس الضباط الفخري"، وتقول مصادر عسكرية اندونيسية إنه ستجري محاكمة جنديين محاكمة عرفية لدورهما في القتل، وستتخذ تدابير إدارية وتأديبية ضد ضباط وجنود آخرين.

٧ - هذا الحادث الوحشي الذي شهدته ليكيسا، وجعل سفارات كثيرة في جاكرتا تعرب للسلطات الاندونيسية عن انشغالها وتطلب اجراء تحقيق كامل في تلك المسألة، قد أبرز خطورة تدهور حالة حقوق الإنسان في الاقليم بعد اجتماع القمة للتعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادئ، وكأن السلطات الاندونيسية كانت تثأر من اضطرارها لضبط النفس أمام مراسلي الصحافة الدولية الذين اجتمعوا في جاكرتا (وفي ديلي أيضا) بتلك المناسبة.

٨ - وقد عصفت بتيمور الشرقية أثناء الأشهر الأولى من السنة الحالية موجة من الرعب عندما جابت شوارع ديلي والقرى في المناطق الريفية عصابات من أفراد "النجا" المقنعين واعتدت على الأشخاص الذين يشتبه في معارضتهم للحكم الاندونيسي. وذكرت منظمة العفو الدولية في تقرير لها أن السلطات قد ردت على الاضطراب السائد في الاقليم بالحجز التعسفي والضرب والتعذيب، كما حدث من أسلوب معالجتها للاحتجاج الذي حدث في ٩ كانون الثاني/يناير في جامعة ديلي.

وقد صدرت أحكام بالسجن ضد آخرين من مواطني تيمور الشرقية لقيامهم بأنشطة سياسية سلمية. مثال ذلك حالة خوسيه أنطونيو نيفيس، وهو طالب لاهوت ألقي القبض عليه في جاوة الشرقية في أيار/مايو ١٩٩٤ وحكم عليه في شباط/فبراير بالسجن أربع سنوات بتهمة محاولة كسب تأييد دولي لاستقلال تيمور الشرقية عن طريق توجيه رسائل بالفاكس الى الخارج تحتوي معلومات عن انتهاك حقوق الإنسان في تيمور الشرقية.

وصدرت أحكام بالسجن لمدة ٢٠ شهرا ضد اسحاق سواريز، وميغيل دي ديوس وبانتالياو أمارال وروزالينو دوس سانتوس وبيدرو فاطمة تيلمان لاشتراكهم في مظاهرة سلمية مؤيدة للاستقلال في ديلي أمام مجموعة من الصحفيين الأجانب في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

ونتيجة للمظاهرة السلمية التي حدثت في ٩ كانون الثاني/يناير في جامعة ديلي، حكم على خوسيه أنطونيو بيلو بالسجن ١٧ شهرا. وبعد النطق بالحكم، ناشد المحكوم عليه السلطات الاندونيسية وقف تعذيب المساجين من تيمور الشرقية، مشيرا الى التعذيب الذي تعرضت له مجموعة من السجناء في سجن بيكورا العسكري. والأشخاص الآخرون الذين أصدرت المحاكم الاندونيسية أحكاما بالسجن ضدهم لاشتراكهم في المظاهرة هم: ليموس باريتو وايناسيو خيسوس سانتوس (٢٠ شهرا)، وخوسيه بنتو وبيدرو كوستا وآليكس كوستا (٢٦ شهرا)، وكارلوس باريتو وخوسيه أمارال (٣٠ شهرا).

وهكذا، خلافا للالتزامات المقطوعة أمام لجنة حقوق الإنسان وفي جولات المحادثات الأخيرة بشأن مسألة تيمور الشرقية التي جرت برعاية الأمين العام، لم يقتصر الأمر على عدم الافراج عن أبناء تيمور الشرقية الذين حوكموا من أجل أنشطة لا تتسم بالعنف، وإنما هناك أشخاص آخرون صدرت ضدهم أحكام منذ فترة قريبة لاشتراكهم في أعمال سياسية سلمية.

٩ - ومرة أخرى، تقول منظمة العفو الدولية، إن مئات من المشتبه في تأييدهم لاستقلال تيمور الشرقية قد تعرضوا للاحتجاز فترة قصيرة، ولسوء المعاملة والمضايقة خلال عام ١٩٩٤.

١٠ - ولئن كان قد أحرز بعض التقدم فيما يتعلق بالوصول الى تيمور الشرقية، ففي الواقع ما زال من المتعذر على منظمات حقوق الإنسان مثل منظمة العفو الدولية ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان/آسيا زيارة الاقليم. كما أنه من المقلق بوجه خاص أن الصحفيين الأجانب منعوا منذ مستهل كانون الثاني/يناير من دخول الاقليم.

ومرة أخرى لم تلق النداءات التي وجهتها لجنة حقوق الإنسان، في هذا الصدد، الى السلطات الاندونيسية للسماح لمنظمات حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية وكذلك وسائط الإعلام الدولية بدخول تيمور الشرقية أي استجابة.

١١ - وقد عقدت تحت رعاية الأمين العام، الجولتان الرابعة والخامسة من المحادثات بشأن مسألة تيمور الشرقية في ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ و ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، على التوالي.

وبما أن موقفي حكومتي البرتغال واندونيسيا بشأن مركز الاقليم ما زالا متباعدين، فقد تركزت الجهود حتى الآن على تحديد وتنفيذ عدد من تدابير بناء الثقة تحتل بينها التدابير المتصلة بتحسين حالة حقوق الإنسان مركز الصدارة، وإن لم تؤت من الناحية العملية سوى نتائج محدودة، حسبما يتبين من الفقرات السابقة.

بيد أنه اتخذت بعض الخطوات الهامة في الاجتماعين وذلك فيما يتعلق بتشجيع الحوار فيما بين أبناء تيمور الشرقية، والاتصالات بين وزيري خارجية البلدين وقيادات أبناء تيمور الشرقية المنتمية لمختلف الحركات والاتجاهات السياسية. وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، اجتمع وزير خارجية البرتغال في لكسمبرغ مع وفد من مؤيدي الاندماج. وبالمثل، اجتمع وزير خارجية اندونيسيا في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، في نيويورك، مع مؤيدي تقرير المصير.

وتقرر كذلك أن يقوم الأمين العام في الجولة الخامسة من المحادثات بتيسير اجراء حوار يشمل جميع الاتجاهات في تيمور الشرقية وأن يضع الترتيبات اللازمة في هذا الصدد، وذلك تعزيزا للجهود التي يبذلها. ومن المفترض أن يتناول هذا الحوار بشكل غير رسمي عددا من الأفكار العملية والاجراءات الممكن اتخاذها مما من شأنه أن يفضي الى تحسين الحالة في الاقليم وتخفيف حدة التوتر ازاء المسألة ككل. ولن يحل الحوار محل المحادثات الجارية على المستوى الوزاري ولكنه سيكون، بدلا من ذلك، بمثابة محفل استشاري للأمين العام. ومن المقرر أن يعقد الاجتماع الأول في الفترة من ٢ الى ٤ حزيران/يونيه في بورغ شلاينينغ (النمسا)، تلبية لعرض سخي قدمته حكومة النمسا.

وإذ أن البرتغال ما برحت تؤيد اشراك أبناء تيمور الشرقية في هذه العملية، ولا يغرب عن بالها أن مصالح سكان الأقاليم المستعمرة لها، وفقا للمادة ٧٣ من الميثاق المقام الأول، فهي ترى أن هذا التطور ايجابي بصورة خاصة. ومن المأمول أن تسود روح منفتحة وحرة وبناءة، تسمح بظهور أسس مشتركة للتفاهم، مما يمهد السبيل لصوغ مقترحات ايجابية ومفيدة بشأن القضية.

١٢ - وفي ١ آذار/مارس ١٩٩٥، اعتمدت لجنة حقوق الإنسان، بتوافق الآراء، بيانا رئاسيا جديدا بشأن حالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية، على غرار البيانين المعتمدين في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٤ والقرار ١٩٩٣/٩٧ الذي اعتمد عام ١٩٩٣. وعند النظر في هذه المسألة، كان معروضا على اللجنة تقرير الأمين العام المقدم عملا بالبيان الذي اعتمد في الدورة السابقة (E/CN.4/1995/72)، والتقرير المذكور أعلاه المقدم من المقرر الخاص المعني بحالات الاعدام خارج الاطار القضائي أو الاعدام باجراءات موجزة أو الاعدام التعسفي عن زيارته لتيمور الشرقية في تموز/يوليه ١٩٩٤ (E/CN.4/1995/61/Add.1) ومعلومات عن الاجراءات التي اتخذها المقررون الخاصون والأفرقة العاملة التابعة للجنة حقوق الإنسان فيما يتعلق بتيمور الشرقية (E/CN.4/1995/31 و Add.2 و E/CN.4/1995/34، و E/CN.4/1995/36 و E/CN.4/1995/61).

وتجدر الاشارة الى أن اللجنة أعربت عن عميق قلقها ازاء البلاغات المستمرة عن انتهاكات حقوق الإنسان في الاقليم وحثت من جديد حكومة اندونيسيا على الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بتحسين حالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية، أي إجراء تحقيق شامل في حادث القتل الذي وقع في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر في سانتا كروز والتحري على وجه الخصوص عن مصير الأشخاص الذين ما زالوا مفقودين، وعن ملابسات الحادث؛ وسرعة الافراج عن أبناء تيمور الشرقية الصادرة ضدهم أحكام؛ والسماح لمنظمات حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية ووسائط الإعلام بدخول تيمور الشرقية. وسوف يدعى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان لزيارة تيمور الشرقية في عام ١٩٩٥ وتقديم تقرير الى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الثانية والخمسين. وستوجه الدعوة أيضا الى المقررين الخاصين المعنيين بمواضيع معينة و/أو الأفرقة العاملة التابعة للجنة، مع النظر بعين الاعتبار في الطلبات المقدمة منهم، عند الاقتضاء، التماسا للمساعدة على الوفاء بمهامهم.

١٣ - والواقع أن الحكومة الاندونيسية لم تخفض قواتها في تيمور الشرقية (كما تعهدت لسنوات) بل إنها عمدت، وفقا لجميع الافادات المتاحة، الى زيادة عددها زيادة كبيرة خلال الأشهر التي أعقبت المظاهرات التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر في جاكرتا وديلي، حسبما ذكر أعلاه.

وثمة مصدر لم يكن في الحسبان، هو السناتور غاريث ايفانز، وزير خارجية استراليا، قال على الملأ في ١٦ أيار/مايو ١٩٩٥:

"مما لا شك فيه أن هناك في تيمور الشرقية وجودا عسكريا قمعيا يتجاوز في حجمه حد بعيد ما يلزم لكفالة أمن الاقليم".

وكان الدافع وراء تعليقات السيد ايفانز ادعاءات ممرضة استرالية بارتكاب فظائع في تيمور الشرقية. وفي هذا الصدد، يقول السيد سيمون فو، الذي عمل في تيمور الشرقية كمتطوع للعمل في مجال الصحة لحساب الكنيسة الكاثوليكية لمدة شهرين (شباط/فبراير - نيسان/أبريل ١٩٩٥) إنه عالج هناك أشخاصا تعرضوا للتعذيب والاغتصاب والضرب على أيدي الجنود الاندونيسيين. وأضاف قائلا إن من بين هؤلاء الأشخاص نساء اغتصبن مرارا وتكرارا، ورجالا عذبوا بأن شد وثاقهم وهم عرايا الى أسرة معدنية ووجهت الى أجسادهم شحنات كهربائية، وشبابا جرى تغطيسهم في براميل المياه حتى كادوا أن يغرقوا. وقال إن الكثير من الضحايا تعرضوا أيضا للضرب وإن التعذيب شائع الى حد كبير (انظر The Age ١٦ أيار/مايو ١٩٩٥). ورغم انكار السلطات الاندونيسية لهذه الاتهامات فقد أعلنت أنه سيجري التحقيق في هذا الأمر.

١٤ - وانعقدت محكمة العدل الدولية في الفترة من ٣٠ كانون الثاني/يناير الى ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٥، بموجب أحكام المواد ٤٣ الى ٤٧ من نظامها الأساسي، للاستماع الى المرافعات الشفوية من جانب البرتغال واستراليا في القضية المتصلة بتيمور الشرقية (البرتغال ضد استراليا) المعروضة على المحكمة بموجب عريضة قدمتها البرتغال في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩١ برفع دعوى ضد استراليا.

وقد أعقبت المرافعات الشفوية جولتين من المرافعات الخطية شملت مذكرة تفسيرية قدمتها البرتغال ومذكرة مضادة قدمتها استراليا، وردا من البرتغال وجوابا على الرد من استراليا، وقد قدمت جميعها في غضون الحدود الزمنية المنصوص عليها.

وتدعي البرتغال، في عريضتها، أن استراليا، بتفاوضها مع اندونيسيا على اتفاق يتصل باستكشاف الجرف القاري في منطقة ممر تيمور البحري واستغلاله (الذي تم توقيعه في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩)، وبتصديقها على ذلك الاتفاق وبدء تنفيذه وكذلك بتفاوضها على تخطيط حدود الجرف وباستبعادها البرتغال من أي مفاوضات في هذا الشأن، ألحقت بشعب تيمور الشرقية وبالبرتغال بوصفها الدولة القائمة بالادارة ضررا قانونيا ومعنويا خطيرا سيغدو أيضا ضررا ماديا إذا بدأ استغلال الموارد من الهيدروكربونات.

وتعكف محكمة العدل الدولية الآن على التداول بشأن هذه القضية. وسوف يبت فيها وفقا للإجراءات القانونية المتبعة في موعد سيعلن عنه فيما بعد.

١٥ - وبالاضافة الى هذه التقارير، تم تعميم عدد من وثائق الأمم المتحدة الرسمية تتعلق بالحالة السائدة في تيمور الشرقية. وتجدر الإشارة في هذا المقام الى تلك الوثائق ومراجعها:

(أ) رسالة مؤرخة ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٤ موجهة الى الأمين العام من القائم بالأعمال بالانابة للبعثة الدائمة لألمانيا لدى الأمم المتحدة باسم الاتحاد الأوروبي (A/49/267-S/1994/853)؛

(ب) رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ موجهة الى الأمين العام من القائم بالأعمال بالإنابة للبعثة الدائمة للبرتغال لدى الأمم المتحدة.

١٦ - ويتشرف الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة بأن يلتمس تعميم هذه المذكرة باعتبارها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البندين ٨٨ و ٩٤ من القائمة الأولية.

- - - - -